ماذا في جعبة حكومة بينت ـ لبيد؟

انطوان شلحت

لعلّه من نافل القول إن ما سعت الحكومة الإسرائيلية الجديدة (حكومة بينت - لبيد) لإثباته، منذ بدء تسلمها مهمات منصبها يوم 13 من الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، أنها بمينية بامتياز، ولا سيما حيال الفلسطينيين وقضية فلسطين. كما يمكن الاستدلال على ذلك مثلًا من سياستها المُطبّقة حيال قطاع غزة. وهي لم تفعل هذا في تصريحاتها العلنية، وفي ممارساتها الميدانية فحسب، بل أيضًا في سياق الحوارات التي استوتنت بينها وبين جهات عدّة في العالم، بعد أن كانت منقطعةً إبّان عهد رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو.

وتمثّل أبرز تلك الحوارات، خلال الفترة القليلة الماضية، في ما بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، على خلفية أن العلاقات بين الطرفين قد انكفأت من جرّاء تركيز نتنياهو على العلاقات مع الدول التي لا تبهظها سياسته في هذه القارّة، وبالأساس مع هنغاريا واليونان وقبرص وبولندا ورومانيا. وتجسّد هذا الحوار في اللقاء الذي عقد في شهر يوليو/ تموز الحالي بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد في بروكسل.

ويبدو أنه من أجل أن يقطع لبيد قول كل خطيب، ولا سيما في ما يخصّ قضية فلسطين أو استثناف ما تسمى «التسوية السياسية»، أعلن خلال مشاركته في اللقاء، أنه في الوقت الحالي لا توجد إمكانية لـ«حل الدولتين»، على الرغم من أنه مؤيدٌ له. ولم يدع مجالًا للتأويل بأن سبب انعدام مثل هذه الإمكانية يعود إلى الجانب الفلسطيني، حين قال: «ثمّة أمر يجب أن نتذكره كلنا، في حال قيام دولة فلسطينية يجب أن تكون دولة ديمقراطية ومناصرة للسلام. لا يمكن أن نبني بأيدينا تهديدًا إضافيًا لحياتنا». كما لمّح إلى أن إسرائيل ينبغي ألّا تكون في عجلةٍ من أمرها لتسوية هذه القضية، نظرًا إلى أنه على الرغم من أي شيء «ثمّة أمر جيّد يحدث بيننا وبين المعتدلين في العالم العربي (اتفاقيات التطبيع)، ونريد توسيع دائرة السلام مع دول إضافية، وأن تشمل هذه الدائرة في نهاية الأمر الفلسطينيين». بكلماتٍ أخرى، نقل لبيد الفلسطينيين «إلى نهاية الأمر» تحت غطاء ما يحدث مع «المعتدلين العرب»، على غرار ما فعله نتنياهو قبله منذ أعوام كثيرة.

للعلم، يذكر كثيرون أن لبيد هو رئيس حزب «يوجد مستقبل»، الذي يُعرّف نفسه بأنه من أحزاب الوسط، وهو يكرّر، في أدبياته وبرامجه السياسية، أنه ليس شريكًا في ما يسميها «حملة الاتهام الذاتي لإسرائيل التي يشنها جزء من الجمهور اليهودي في ما يتعلق بمسألة السلام»، وأنه يؤمن بأن الفلسطينيين، كما قال عنهم وزير الخارجية الإسرائيلي السابق آبا إيبان، «لم يضيّعوا أبدًا أي فرصة لتضييع الفرص». وردّدوا، المرة تلو الأخرى، يد إسرائيل الممدودة إلى السلام، حسبما كان، مثلًا، في الانتفاضتين الأولى (1987)، والثانية (2000)، وبعد خطة الانفصال عن قطاع غزة (2005)، حيث أنهم، بدلًا من بناء المستشفيات والمدارس في مناطق مستوطنات «غوش قطيف»، فضّلوا إطلاق آلاف صواريخ القسّام والقذائف على السكان المدنيين! بناء على ذلك، لا يمكن القول إن لبيد يتماشى أو ينجرّ وراء سياسة رئيس حكومته، بينت.

حتى عهد نتنياهو الذي استمر بين الأعوام 2009-2021، أمكن أن نلاحظ أنه سادت في إسرائيل ثلاث مقاربات رئيسية مختلفة في كل ما هو متعلق بحل الصراع بينها وبين الفلسطينيين، كما يشير إلى ذلك أيضًا باحثون إسرائيليون: مقاربة «أرض إسرائيل الكبرى»، ومقاربة «التسويات السلمية» التي أنتجت إلى الآن اهتمامًا بأن تكون هناك «عملية سلام» أكثر أضعافًا مضاعفة من السعي الجاد لتحقيق اتفاق سلام، تتخللها محاولة تسويد وجه الطرف الفلسطيني، بغية تحميله المسؤولية الكاملة عن فشل أي جولة مفاوضات، ومقاربة «الانسحاب الأحادي الجانب». وخلال ذلك العهد، وعلى ما يبدو بعد انتهائه، بتنا أمام مقاربةٍ أخرى: السلام مع المعتدلين في العالم العربي، وفي نهاية الأمر مع الفلسطينيين!

هل يعود الإنكليز إلى حكم العراق؟

عبد اللطيف السعدون

لا ينطوي هذا السؤال على مزحةٍ سمجة، ولا على مفارقةٍ لاذعة، وإن كان تاريخ العلاقة بين بغداد ولندن يحوي مفارقات كثيرة لا يزال بعضٌ من أبناء الجيل العتيق من العراقيين يذكرها في باب المقارنة بين سلوك الإنكليز في الفترة التي احتلوا فيها «بلاد النهرين» أوائل القرن الماضي، وصولاً إلى قيام «الدولة الوطنية» وحماية حكم الملوك، والسلوك الأميركي في العقدين الأخيرين بعد الاحتلال. وفيما تطفي لدى هؤلاء الصورة النمطية للغزو الأميركي التي ترى فيه صفة «الأميركي القبيح»، تقترب صورة الإنكليزي من أن تكون صورة «المثل المرح». من هنا جاءت إجابة عديد منهم عن السؤال المطروح، وكنت قد وضعته على «فيسبوك» قبل كتابة هذه المقالة، بأنهم يقبلون أن يحكمهم الإنكليز، على أن يُطرد العسكر الأميركيون، وتُنهى الهيمنة الإيرانية وتُقضى على الميليشيات، وهذا يمثل قمة البأس من احتمال حصول تغيير على يد قوة وطنية حقيقية.

هؤلاء الذين لا يرون ضيراً في استبدال هيمنة دولةٍ أجنبية بهيمنة دولةٍ أخرى غيرها، ينسون أو يتناسون أن «أبو ناجي»، وهي التسمية التي يطلقها العراقيون على الإنكليز، خرج من العراق مذموماً مدحوراً واللعنات تشيّعه، وإن ظلت عيونه ترصد حال العراق بعد نصف قرن على خروجه منها، كما ظلّ يسعى إلى تكريس نفوذٍ له في هذا البلد في أية فرصةٍ تتاح له، وجاءته الفرصة عندما شارك في عملية الغزو التي قادتها الولايات المتحدة بدعوى امتلاك نظام صدّام حسين أسلحة نووية، تلك الفرية التي شارك في تلفيقها رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، توني بلير. وفي الوقت نفسه، استولى البريطانيون على زمام الأمور في مدينة البصرة الجنوبية، ثم ما لبثوا أن انسحبوا بعد ست سنوات تحت وطأة المقاومة الشعبية التي حاصرت معسكراتهم.

وما دفع الكاتب إلى طرح السؤال المثير، تواتر تقارير دولية وإقليمية عن توجّه إلى إيجاد حل لنا، بعد أن استعصت الحلول، وقرار الحرك الشعبي عن تحقيق أهدافه، وقد تسارعت المعطيات العملية لوضع خريطة طريق لإعادة إنتاج «العملية السياسية» الماثلة بما يضمن إبقاء سيطرة أميركا وبريطانيا على العراق، اللتين وجدتا فيه ما يحقّق لهما مطلباً جيواستراتيجياً في المنطقة. ولذلك، تتابعت زيارات مسؤولين بريطانيين لبغداد، جديدها أخيراً زيارة وزير الخارجية، دومينيك راب، التي تؤجج بتوقيع «وثيقة التعاون السياسي والاستراتيجي» بين البلدين. والإشارة المقصودة عن «دور إقليمي قيادي للعراق»، والاتفاق على زيادة حجم الوجود العسكري على أرضه، تحت لافتة «حلف الناتو» و«التحالف لمواجهة داعش»، التي ستكون للإنكليز حصة كبيرة فيه. وتبعاً لذلك، ستنتقل إدارة «الملف العراقي» من يد الولايات المتحدة إلى يد بريطانيا التي ينظر إليها على أنها أكثر تفهماً للواقع العراقي وللعراقيين، وهذا يتوافق مع خطط وأشخاص لتقليص وجودها العسكري، وقد اتخذت علماً بذلك حكومة مصطفى الكاظمي، المحسوب بشكل من الأشكال على بريطانيا. ويسعى عراقيون مقيمون في الداخل، أو مغتربون في الخارج، لعقد مؤتمر يروّج هذه الخطط، على أمل أن ينالوا بعض الفتات من «الأرباح» التي حُرموها، واستأثر بها حكام العراق الحاليون وحدهم.

وبالطبع، ستتسحب كل هذه المعطيات على الداخل العراقي، حيث ينتظر أن تؤسّس الانتخابات المقبلة، إن جرت في موعدها المقرّر، فئمة دلائل تنبئ بأنها ستؤجّل، تؤسّس لمرحلة تضمن قيام حكومة تعمل على حفظ الأمن ومحاكمة قتلة الناشطين وإنهاء سيطرة الميليشيات، وتوفير الخدمات الأساسية للجمهور، ومكافحة الفساد. وفي أذهان صانعي السياسات من أميركيين وبريطانيين، أن عراقاً فاعلاً ونشيطاً، كالذي يأملونه، يمكن أن يقطع الطريق على المشروع الإيراني وامتداداته، في الوقت نفسه الذي يفتح فيه الباب لاستكمال عملية التطبيع مع إسرائيل، وتسهيل ولادة «الشرق الأوسط الجديد» الذي يُراد منه تغيير جغرافية المنطقة، وقطع الصلة بتاريخها، وهنا بيت القصيد.

(كاتب عراقي)

فلسطين... هل هي إلى الحرية أقرب؟

معين الطاهر

في كل عام يمر، ومع كل عيد يأتي ويمضي، تتكرّر صيغ التهاني المشفوعة بأمنيات حلول عام أو عيد جديد، حاملًا إلينا وإلى عائلاتنا وأصدقائنا الخير والصحة والحال الحسن. وعند أهل فلسطين، وأهلها هم الحاملون لواءها والمنغمسون في قضيتها، تتغير عبارات المعايدة التقليدية، لتصبح مزدانة بخريطة فلسطين، من نهرها إلى بحرها، وقد يتوسّطها رسم خنظلة الذي ابتدعه ناجي العلي، وأصبح رمزًا للاجئ الفلسطيني. كما تتردّد عبارات مثل «عيدنا يوم عودتنا»، في إشارة إلى التمسّك بحقّ العودة، و«كل عام ونحن في فلسطين أقرب»، أو «ونحن إلى الحرية أقرب»، وهي أمنية تمتد لتشمل فلسطين وغيرها من البلاد والعباد المتعطشين إلى الحرية وقيمها.

على الرغم مما في هذه التهاني من روح متفائلة بغد أفضل، وما تختزنه من أمل بما يتطلع إليه المرء من غده، فإن بعضهم ما انفكّ يناقش في ما إذا كان الخير والحرية والعودة والتحرير وهزيمة المشروع الصهيوني ستتحقق فعلًا في عام قادم، أم أننا سنستقبله بلسان أبو الطيب المتنبي: «عيدٌ بأي حالٍ عدتَ يا عيد/ بما مضى أم بأمرٍ فيك تجديد». ويسترسل في ذلك معدّدًا أسباب التخلف، والتراجع، والهزيمة، والثورات المضادّة، وأشكال قمع الحريات، وغياب الديمقراطية والحكم الرشيد، وتنامي موجة التطبيع العربي الرسمي في ظل اتفاقات أبراهام، وتغوّل الاستيطان في فلسطين، ونكوص السلطة الفلسطينية عن تعهداتها بالتحلل من اتفاق أوسلو وسحب الاعتراف بإسرائيل، وعودتها إلى التنسيق الأمني بوتيرةٍ أعلى، كما لوحظ ذلك بعد معركة القدس وسيفها، فمن لا يعتقله الاحتلال تنوب عنه أجهزة التنسيق الأمني، كما عبّر عن ذلك بصورة بليغة رسم مثل آمّا تسال القوة التي جاءت لاعتقال ابنها: «بس بدنا نعرف أنتو سلطة ولا احتلال؟».

فضلًا عما يتردّد من إجراءات بناء الثقة بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، تمهيدًا للطريق أمام سراب المفاوضات وأوهامها، وهي في جوهرها إجراءاتٌ تعني زيادة انخراط السلطة في المنظومة الأمنية للاحتلال، واعتبار ذلك شرطًا لبقاء السلطة ذاتها، بدلًا من اشتراط تفكيك الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى، ووضع برنامج زمني لانسحاب القوات الصهيونية، لتكون بداية جادّة تعبّر عن إرادة المجتمع الدولي في التقدّم، وإنْ كان بخطواتٍ بسيطة، نحو تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، إذا كان يريد ذلك فعلًا.

ينحاز كاتب المقال إلى الأمنيات الطيبة، ويفضّل رؤية الجزء المملوء من الكوب، ومع نظرته إلى «ما مضى»، في بيت شعر المتنبي، محاولًا الإجابة عن سؤال «أم بأمرٍ فيك تجديد»، منطلقًا من أن العالم وسنة الله في خلقه لا يقبلان فراغًا أو جمودًا، وأنه لولا الاستبداد لما طالب الناس بالحرية، ومن غير الاستعمار والاحتلال لن تُشكّل حركات التحرّر، وتحرير البلاد لا يمكن أن يكون إلا من محتليها أو طغاتها، ولا لزوم للثورة إن لم يكن هناك واقعٌ فاسد تنقلب عليه.

دائمًا هناك من يرى الواقع بسكونه، ويظنّ أنه ثابتٌ لا يمكن تغييره، متجاهلًا «دفع الناس بعضهم ببعض»، وسنن التغيير عبر جميع العصور والحقب، ويرى نجاته في الانحياز إلى الواقع الراهن، والاستسلام له بجميع ما فيه من ظلم وعدوان. وهناك من يراه واقعًا مؤقتًا سيزول، ويتمسّك بالتغيير المنسجم مع القيم الإنسانية ومبادئ الحق والعدالة، مهما كان الواقع الحالي صعبًا وقاسيًا، ومهما بدا الاحتلال متمكنًا ومتفوقًا، وإنْ مال إليه ميزان القوى في الوقت الراهن، أو امتلات زنازين هذه النظام أو ذاك بالمعتقلين، وكُمّمت أفواه الناس، فما هذا كله إلا مقدّمات لتغيير قادم.

ليست أمنية اقتراب فلسطين وعالمنا العربي إلى الحرية، في كل عام مقبل، مجرّد أمل لا يستند إلى معطيات ووقائع، فنحن مع كل يوم يمرّ نكون أقرب إلى الحرية من اليوم الذي يسبقه. على الرغم من الانقلاب المضادّ للثورة في تونس، والذي يُؤمَل أن يقاومه الشعب التونسي بجميع قواه المتمسّكة بثورته وقيم الحرية والديمقراطية، فإن نظرة على أحداث العام الحالي تؤكد الصهاينة في أنحاء الضفة الغربية، والتي بدأت تمتد من منطقةٍ إلى أخرى، وهي كفيلةٌ بإيجاد قياداتٍ ميدانيةٍ واعدة، وعزل مجموعات التنسيق الأمني جماهيريًا، بعيدًا عن انزلاق المجتمع الفلسطيني في فتنٍ داخلية، حتى في الدول التي وقّعت معاهدات مع الكيان الصهيوني قبل أعوام عدة، مثل مصر والأردن، بل وتوقف قطار التطبيع عند محطته الأخيرة في السودان، وفشلت المراهنات على ركوب دول أخرى فيه، بل إن السعودية، على سبيل المثال، وهي من روّجت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنها وغيرها أول من سيلحق بذاك الركب، لجأت أخيرًا إلى إحياء قوانين المقاطعة العربية ضد إسرائيل، وحظرت دخول البضائع الواردة من الإمارات التي يدخل ضمن عناصر إنتاجها مكون إسرائيلي.

من جهةٍ أخرى، كان التحوّل الأبرز في داخل فلسطين المحتلة كلها في وقفتها الموحدة مع القدس وسيفها، والتي أعادت الاعتبار إلى وحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة قضيته وأرضه المحتلة، بعد أن قسمتها اتفاقات أوسلو، وهي معركةٌ سيكون لها ما بعدها على مستوى المشروع الوطني الفلسطيني برمته. باتت السلطة الفلسطينية أيضًا تواجه ضغطًا شعبيًا متزايدًا يترافق مع تصعيد المقاومة الشعبية، وعمليات الإرباك الليلي ضد المستوطنين الصهاينة في أنحاء الضفة الغربية، والتي بدأت تمتد من منطقةٍ إلى أخرى، وهي كفيلةٌ بإيجاد قياداتٍ ميدانيةٍ واعدة، وعزل مجموعات التنسيق الأمني جماهيريًا، بعيدًا عن انزلاق المجتمع الفلسطيني في فتنٍ داخلية، والتي ستحول دون نجاح جرعات التخدير التي ضُخّت في شرايين السلطة الفلسطينية الجافّة، وتدفعها تحت ضغط الجماهير والمقاومة الشعبية ضد الاحتلال إلى تغيير وظيفتها الأمنية في خدمة الاحتلال، والتخلّي عن أي دور سياسي، وإعادته إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بعد إعادة أحيائها، متحولةً إلى سلطة خدمات تُعنى بحياة الشعب الفلسطيني اليومية، تمامًا كما كانت تفعل البلديات المنتخبة قبل اتفاق أوسلو.

مؤشّرات أخرى على التغيير القادم تتعلق بالانقسامات داخل المجتمع الصهيوني من جهة، ووحدته خلف المشروع الاستيطاني التوسّعي؛ الانقسامات تضعف الكيان الصهيوني، وجنوحه نحو التطرّف قد أنهى كل فرصة أتيحت لما عُرف بالحل المرحلي، يترافق ذلك مع اتجاهٍ متزايد للمجتمع الدولي إلى وسم الكيان الصهيوني بأنه نظام أبارتهايد، ونجاحات عدّة حققتها حركات المقاطعة، وتظاهرات بعشرات الآلاف في العواصم الأميركية والأوروبية إبّان معركة القدس وسيفها. بعد ذلك كله، ألا يحق لنا أن نكون تهنئتنا بالأعياد «كل عام ونحن وفلسطين إلى الحرية أقرب»؟

(كاتب فلسطيني)

خَطَلُ الحلول الشعبوية لأزمة سدّ النهضة

عبد الوهاب الأفندي

في مثل هذا الوقت من العام الماضي (2020)، واجه السودان أكبر فيضان في نهر النيل الأزرق منذ قرابة قرن، صحبته أمطارٌ غزيرة في مناطق عدة من البلاد، ما تولدت عنه كوارث كبرى تأثر بها عشرات الآلاف. تزامن هذا مع قرار إثيوبيا بدء الملء الأول لسد النهضة، وسط معارضةٍ شديدةٍ من كلّ من مصر والسودان.

وقد طرح هذا سؤالاً مهماً: لماذا لم يساعد ملء الخزّان في لجم الطوفان؟ توجهتُ بهذا السؤال إلى أصدقاء إثيوبيين مقرّبين من رئيس الحكومة أبي أحمد: لماذا لا تنتهزون هذه الفرصة فتزيدوا كمية المياه المخزّنة، وبالتالي تنقذوا السودانيين من كارثة الفيضان؟ كانت الإجابة أنّ سعة السد التخزينية كانت لا تزال محدودة جداً.

الآن، بعد مرور عام آخر، وعلى الرغم من أنّ إثيوبيا خزّنت ضعفي ما خزّنته العام الماضي، حذّرت السلطات السودانية مرة أخرى من خطر فيضان يُحدق بكثير من مناطق السودان المحاذية للنيل الأزرق، وامتداده في النيل شمالي الخرطوم. وهذه المرّة أيضاً، لا يبدو أنّ إثيوبيا راغبة بالمساعدة أو قادرة عليها. وهذه مفارقة عجيبة، تشير إلى مسافةٍ كبيرة بين الواقع، وهو أنّ السد الإثيوبي غير قادر على حجب كميات كافية من المياه لحماية دولتَي المصبّ، خصوصاً السودان، من كوارث مائية، بينما الصراع الظاهر كان حول تغوّل إثيوبيا على نصيبي مصر والسودان من الماء. وكان الخطاب المصري قد بلغ حدّ الهستيريا، حتى قبل أن يقترب السد من التشغيل. وما زلت أذكر تصريحات الرئيس محمد مرسي قبل أقل من شهر من إطاحته من أهمية محافظة مصر على مياه النيل، المهدّدة في نظره، مضيفاً: «إذا نقصت قطرة واحدة من ماء النيل فإنّ دماءنا هي البديل».

كان الرئيس يدلي بهذه التصريحات في مؤتمر شعبي حول مياه النيل، وبالتالي كان من المفهوم أن يطلق شعاراتٍ شعبوية، لكنها أبعد ما تكون عن الحكمة. وما زلنا نسمع من كبار المسؤولين المصريين اليوم تكراراً للتهديدات بالحلّ العسكري!

الموقف المصري من قضية مياه النيل ظلّ يتميز بما يشبه الهوس. ففي مطلع القرن العشرين، كانت مصر تتخوّف من استخدام السودان مياه النيل، إذ عارضت بناء الخزّانات مثل خزان سنار، والمشاريع الزراعية مثل مشروع الجزيرة، على الرغم من أنّ الدعاية المصرية كانت تقرّر أنّ السودان ومصر بلد واحد؛ وقد نصّت اتفاقية مياه النيل لعام 1929، التي أبرمتها بريطانيا مع مصر نيابة عن السودان وبقية دول حوض النيل (باعتبارها السلطة المهيمنة على تلك الدول)، على ألّا تقام أي مشاريع ريّ أو توليد كهرباء في السودان أو أيّ منطقة أخرى على مجرى النيل من دون موافقةٍ مسبقةٍ من مصر.

وقد وافقت مصر في تلك الاتفاقية على زيادة نصيب السودان من المياه «دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية». وفي اتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان، والتي شملت موافقة السودان على بناء السدّ العالي، والتضحية بمدينة حلفا ومساكن أهلها وقرى عديدة حولها، زاد نصيب السودان من أربعة مليارات متر مكعب سنوياً إلى 18 ملياراً. وقد شمل الاتفاق تهجير سكان المنطقة، وفقدانهم والبلاد مساحاتٍ واسعة من الأراضي الزراعية غمرتها بحيرة السدّ.

لكنّ الأوضاع تغيّرت منذ تلك الاتفاقيات، إذ زاد عدد سكان السودان من 14 مليوناً إلى قرابة 60 مليوناً (بما في ذلك جنوب السودان)، وبلغ سكان إثيوبيا أكثر من مائة وعشرة ملايين، وبدأت دول حوض النيل الأخرى (أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، الكونغو)، تطالب بحقوقها المائية (لم تكن تلك الدول محسوبة في المعادلات السابقة، بل إنّ اتفاقية 1902 مع إثيوبيا حرّمت عليها أيّ استغلال لمياه النيل الأزرق).

والمنطق يقول إنّ هذا الوضع غير قابل للاستمرار، إذ لن تقبل دول حوض النيل الأخرى باحتكار مصر والسودان مياه النيل. وبالتالي، فإنّ نصيب مصر لا بد أن ينقص أكثر من نقطة. وما جاء في دعوى محمد مرسي، رحمه الله، من تهديد بإراقة الدماء لا معنى له، فمصر ليست لديها حدود مشتركة مع دول حوض النيل الأخرى، بما فيها إثيوبيا، حتى تشنّ الحرب عليها. وهذا يعني استخدام الأراضي السودانية في هذه الصراعات، وبالتالي توريط السودان وتهديد استقراره إلى أجل غير محدود. وحتى لو شنّت الحرب، فإنّ هذا لن يضمن تدفق المياه إلى مصر، فلو ارتكبت الأخيرة حماقة فضمّت سد النهضة، فإن الضرر سيقع على السودان حصراً، عبر فيضاناتٍ كارثية. كذلك لن يوجد عندها ما يمنع إثيوبيا من قصف السد العالي وسدود السودان. وفي الحالتين، المتضرّر هما دولتا المصبّ، خصوصاً السودان الذي سيواجه كوارث مدمّرة.

يتطلب هذا كلّه من السودان النأي بالنفس عن الصراع القائم، وهو في حقيقته صراعٌ بين إثيوبيا ومصر بشأن حصص المياه، فليس في مصلحة السودان أن يصبح ساحة صراع بين دولتين مجاورتين، وفيه ما يكفي من الصراعات الداخلية. ومهما يكن، فإنّ نصيب السودان من المياه لن يتأثر ببناء السدّ أو غيره، إذ إنّ نصيبه سيأتيه حتماً. وعليه، الحكمة (والمصلحة الأكبر لكلّ من مصر والسودان) في أن يبقى السودان محايداً حتى يلعب دور الوسيط العاقل والنزيه بين الطرفين، وألّا ينجرف مع أيّ منهما، خصوصاً في مغامراتٍ طائشة.

تاريخياً، نجد أنّ موقف السودان شهد وما زال، تذبذباً غير مبرّر، فقد كان في عهد عمر البشير أقرب إلى الانحياز لإثيوبيا، لعدة أسباب.

من ذلك النزاع مع مصر حول مثلث حلايب، وكذلك زيادة النفوذ الإثيوبي في المنطقة في ظلّ تراجع دور مصر التي تخلّت تماماً عن السودان، فلم نسمع لمصر مشاركة في جهود السلام في السودان، ولا في دعم الاستقرار فيه. وأخيراً، شهدنا انجرافاً كاملاً وغير مبرّر تجاه الموقف المصري المتطرّف حول قضية المياه، فقد أصبح السودان عملياً بوقاً للنظام المصري في المواجهة مع إثيوبيا.

لكن، يبدو أنّ الهوس الشعبوي الذي أصاب القاهرة ونقل العدوى إلى الخرطوم، نتج عنه انجرافٌ باتجاه الصراع الذي لن يفيد أحداً. لأنّ العنترية التي نسمعها من العاصمتين في غياب أي تفكير علميّ في معالجة الوضع، أو مقترحاتٍ دبلوماسية سياسية في اتجاه إيجاد الحلول، سيؤدّي إلى الدمار. مصر والسودان يزعمان أنهما يريدان اتفاقاً ملزماً مع إثيوبيا يضمن «حقوقهما التاريخية» لكنهما يرفضان الحديث عن إعادة توزيع الأنصبة.

وإثيوبيا محقة في رفض توقيع اتفاق يحرمها من أيّ حق في استغلال مياه النيل الأزرق بدعوى «الحقوق التاريخية» لبلدي المصبّ، وليلزمها بالتالي بوضع مصلحة البلدين فوق مصلحتها، فإذا كانت الحرب خياراً لاعقلانيا وغير واقعي، ضرّه أكبر من نفعه، فإنّ الخطاب الشعبوي الذي يهدّد ويتوعد هو ضياع وقت، وهو كذلك خطرٌ على البلدين، لأنه قد يفرض على الدول المعنية ارتكاب الحماقات التي تهدد بها، فتصبح في وضع أسوأ.

وعليه، من الأفضل البحث في الحلول العقلانية، وإيجاد صيغة تعاونية تمكّن من المحافظة على مياه النيل، وتعظيم الكميات المتاحة منها، وعقلنة استخدامها، وتوخّي العدالة في التوزيع، وكذلك البحث في المصادر البديلة. فما تصرفه دول المنطقة في أدوات الحرب يكفي لزيادة الموارد المالية من مصادر متعدّدة، وكفى الله المؤمنين القتال.

(أكاديمي سوداني)

ديكتاتورية قيس سعيّد الدستورية

علي انوزلا

فاجأ الرئيس التونسي، قيس سعيّد، مواطنيه، في ختام يوم أضرم خلاله متظاهرون النار في مقر حزب النهضة، الإسلامي، بقراره منح كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في بلاده لنفسه، لكن هذا لا يعني أنه لم يختر بعناية توقيت تحرّكه، مستغلاً جائحة كورونا، وحالة الجمود السياسي بسبب النزاعات السياسية بينه وبين رئيس الحكومة من جهة، وبينه وبين رئيس برلمان مجزّأ، من جهة أخرى، ما أدخل تونس في أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت بسبب تفشّي وباء كورونا الذي جعل منها أكبر بؤرةٍ للفيروس اللعين في القارّة السمراء.

استند سعيّد إلى حالة الطوارئ التي ينظمها الدستور، ليعلن في وقت متأخر من الليل عن قراراته التي وُضعت حدّاً على أمل أن ينالوا بعض الفتات من «الأرباح» التي حُرموها، واستأثر بها حكام العراق الحاليون وحدهم.

وبالطبع، ستتسحب كل هذه المعطيات على الداخل العراقي، حيث ينتظر أن تؤسّس الانتخابات المقبلة، إن جرت في موعدها المقرّر، فئمة دلائل تنبئ بأنها ستؤجّل، تؤسّس لمرحلة تضمن قيام حكومة تعمل على حفظ الأمن ومحاكمة قتلة الناشطين وإنهاء سيطرة الميليشيات، وتوفير الخدمات الأساسية للجمهور، ومكافحة الفساد. وفي أذهان صانعي السياسات من أميركيين وبريطانيين، أن عراقاً فاعلاً ونشيطاً، كالذي يأملونه، يمكن أن يقطع الطريق على المشروع الإيراني وامتداداته، في الوقت نفسه الذي يفتح فيه الباب لاستكمال عملية التطبيع مع إسرائيل، وتسهيل ولادة «الشرق الأوسط الجديد» الذي يُراد منه تغيير جغرافية المنطقة، وقطع الصلة بتاريخها، وهنا بيت القصيد.

(كاتب عراقي)

شهدت الديمقراطية التونسية الفتية والهشّة اضطرابات عديدة منذ 2011

الشعبي من خلال عرقلة عمل الحكومة، وصراعه العلني مع البرلمان، وتنازعه النظري بشأن اقتسام السلطة وتوزيع الاختصاصات والصلاحيات. وكانت لحظة تفشّي الوباء الذي دفع الناس إلى الخروج إلى الشوارع للاحتجاج، فرصة سانحة له للظهور في مظهر الرئيس المنقذ الأسطورة.

وبقدر ما بدا المشهد مفاجئا لكثيرين، إلا أن سيناريو الأحداث سبق له أن نشر في وثيقة مسرّبة من مكتب سعيّد نفسه، نشرها قبل أشهر قليلة موقع «ميدل إيست آي»، تحدّث، ربما لغرابة المصادفات، عن خطة لـ«ديكتاتورية دستورية»، تقوم على تفعيل الرئيس مادّة في الدستور تمنحه السيطرة الكاملة على مفاصل الدولة، وينتزع بموجبها سلطات الحكومة واختصاصات البرلمان المنتخب وصلاحيات القضاء، لتركيز كل السلطات في يده، مستغلا تخبّط البلاد في مكافحة جائحة كورونا وارتفاع منسوب الغضب الشعبي والاحتقان السياسي. فما وقع في تونس كان متوقعا، بل ومبرمجا، والأحداث الأخيرة ليست سوى نتيجة حتمية لعمل الثورة المضادّة التي ادخلتها في أسوأ أزمة سياسية عرفتها منذ عشر سنوات، بعد أن أطاح الرئيس الحكومة وعلق عمل البرلمان، مستعينا بتأويله الخاص للدستور، ولكن بمساعدة من الجيش، في خطوةٍ دانتها الأحزاب الرئيسية في البلاد، وفي مقدمتها حزب النهضة، الإسلامي، ووصفتها بأنها انقلاب على الدستور. وعلى الرغم من قوة هذا الوصف وحساسيته، إلا أنه يصعب إيجاد تعبير آخر مثل وصف الانقلاب يختزل ما حدث من تركيز لكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في قبضة الرئيس الذي خرج على التلفزيون الرسمي يهدّد كل معارضيه بالمحاكمة وبالرمي بالرصاص الحي. ومهما كانت الحجج والمبرّرات والتأويلات الدستورية التي تحاول تغطية هذا «الانقلاب الناعم»، سيبقى أكبر ارتداد على الديمقراطية التي تعتبر أكبر مكسب حققته الثورة التونسية. لقد شهدت الديمقراطية التونسية الفتية والهشّة اضطرابات عديدة منذ عام 2011 بسبب التشنجات بين الفرقاء السياسيين. وعلى الرغم من أنها انطوت على تحقيق الرخاء أو الانتقال الديمقراطي المنشود، إلا أن التجربة التونسية، بكل ما لها وما عليها، تقف في تناقض صارخ مع مصير تجارب البلدان الأخرى التي انتهت فيها ثورات الربيع العربي بحمامات قمع دامية أو حروب أهلية مدمّرة أو ديكتاتوريات مطلقة حكم سلطوية أسوأ من التي كانت موجودة.

تعيش البلاد فعلا حالة طوارئ، وهذه هي الحقيقة الوحيدة التي يجمع عليها جميع الفرقاء السياسيين في تونس، ويتفقون فيها مع الرئيس، وبدلا من تعميقها بالبحث عن المسؤول عنها، يجب التركيز على معالجة أسبابها، ولكن في إطار المنهجية الديمقراطية التي تعطي الجميع المشروعية التي يتحدّثون بها اليوم باسم الشعب.

(كاتب مغربي)

قيس سعيّد... ملاحظات شخصية

ارنست خوري

الكتابة عن شخصية قيس سعيد مسألة حساسة، ذلك أن أخلاقيات الصواب السياسي تفرض عليك حصر الخلاف بالممارسة والخطاب والسلوك: إرفع الموضوعي وأسقط الذاتي، تقول النصيحة المهنية. الشخصي ـ النفسي يصبح بهذه المعايير عيباً يدنو من مرتبة قلة الأخلاق، وهذه طريقة تفكير قاصرة عن إدراك الكثير من الجوانب السياسية عند من يشتغلون فيها. الرجل ارتضى بأن يكون شخصية عامة، إذاً لمَ التردد في تناول شخصيته؟ يقول لك كتاب الصواب إيّاه إنّ عليك الاكتفاء، بالمضمون لا بالشكل. لكن مهلاً، منذ متى كان سلوك السياسي منفصلاً عن شخصيته؟ هل يمكن للشكل أن ينفصل عن المضمون؟ تريد أن تبتعد عن صحافة التابلويد الصفراء وعوالم النميمة والتطفل عبر تحييد شخص قيس سعيد عن أدائه، فتجده كأنه يعيدك إلى ألفباء السياسة وعلم النفس: لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين، كذلك لا صدق من دون صادقين. أما وقد ارتكب فعلته الانقلابية مع آخرين ستكشف هوياتهم الأيام المقبلة، فإن كل ما كنت تفكر فيه عن الرجل قبل الخامس والعشرين من يوليو/تموز، شهر الانقلابات، يأتي إليك في صندوق واحد، كل قطعة شخصية فيه تحيلك إلى جزئية من فسيسفساء الانقلاب الذي لا يوارب كافية بعد لمواجهته شعبياً وسياسياً. لغته الفصحى المهجّاة التي تشعر أنها مفتعلة، عجرفته، صنميّته، نبرته الزجرية المستقاة من مدارس التلقين والحفظ من دون تفكير، فوقيته التي لا يجهد لإخفائها، استعاراته غير الأدبية بالمرة، كيف يحكي وكأنه يستظهر ما سبق له أن حفظه عن ظهر قلب قبل نصف ساعة، فظاظة مصطلحاته التي تثير سخرية أحياناً بدل أن تبث الرعب عند الخصوم. كيف يسمح بوضع نفسه فوق البشر وفوق السياسيين عندما يهاجمهم، وكأنه لاعب كرة مثلاً لا علاقة له بالشأن العام. هذا شيء مما يحضر إلى الذاكرة في مقاربة الذاتي بالموضوعي في انقلاب قيس سعيد.

منذ بلوغه موقعه صاعداً من اللاشيء، سياسياً، وهو الذي يتباهى بأنه لم يشارك في أي استحقاق انتخابي منذ الثورة، كان قيس سعيد شخصية استفزازية. محافظ حتى الشمالة يشنّ حروباً مفتوحة على المحافظين. يقول إنه ابن الشعب وصوته فتبحث في معاجم الذاكرة لعلك تجد شخصية في مخيلتك بعيدة بقدر ما أنه هو بعيد عن الناس. كاره للسياسة يدّعي أنه مفكر سياسي ومنظّر «اللجان الشعبية» في القرن الـ21. محارب أزلي لدستور عام 2014 لكنه متخصص في تفسيره لتبرير انقلابه، بعدما أدى قسطه في عرقلة تأليف محكمة تكون وظيفتها الحصرية شرحه والفصل في الخلافات حول غموض بندٍ فيه، متى وُجدت. لا يتعب من تكرار العبارات البليدة نفسها عن عظمة الثورة، فيضرب أهم ما أنجزته، أي الديمقراطية، بلكمة لا يُخشى أن تكون قاضية، إلى حين. الديمقراطية لا تنزل عن شفتيه، لكنه في الوقت نفسه،

قصص محرّمة في «فضيحة بيغاسوس»

عائشة البصري

قد يعتقد لوهلة متتبع «فضيحة بيغاسوس»، وما صاحبها من حديث عن أكبر وأخطر عملية تجسس في التاريخ، أن الإنسان كان ينعم بحرية وخصوصية فردية شبه مطلقة، ليستيقظ الآن على جريمة تجسّس أنظمة استبدادية على الصحافيين والحقوقيين والسياسيين وآلاف المواطنين في العالم. لكن المعلومات المتاحة تُظهر أن هذه الزوبعة الإعلامية تُروّج سلسلة افتراضات ومغالطات ومبالغات، وأن التحقيق يميل أكثر إلى المناصرة الحقوقية التي لا تخلو من أجنداتٍ سياسية، ولا يحترم مقوّمات الصحافة الاستقصائية.

«مشروع بيغاسوس»، هو اسم التحقيق الذي نشره أخيرا ائتلاف إعلامي دولي يضم أكثر من 80 صحافيًا يمثلون 17 جهة إعلامية في عشر دول جلّها غربية، أبرزها صحيفة الغارديان البريطانية، وواشنطن بوست الأميركية، ولوموند الفرنسية. وتتزعم الائتلاف منظمة إعلامية فرنسية، فوربيدن ستوريز (قصص محرّمة)، صاحبة الفكرة، ومنظمة العفو الدولية (أمنستي إنترناشيونال). ويزعم المشروع أنه حقّق في عملية تنصّت واسعة النطاق، تم فيها اختراق، أو اتضحت نيّة اختراق كم هائل من الهواتف من تطبيق بيغاسوس، البرنامج الخبيث الذي طوّرته الشركة الإسرائيلية «أن أس أو».

اعتمد التحقيق على قائمة بيانات مُسرّبة تضم 50 ألف رقم هاتف نقال من 45 دولة، ينسبها المحققون لشركة «أن أس أو غروب»، ويزعم إن عشر دول (أذربيجان، البحرين، كازاخستان، المكسيك، المغرب، رواندا، السعودية، المجر، الهند، الإمارات) قد أخضعت أرقام الهواتف تلك لمراقبة محتملة عبر برنامج بيغاسوس، في حين تنفي بعض هذه الدول ضلوعها في هذه العملية، كما تنفي الشركة وجود أية علاقة لها بهذه القائمة، وتقول إنها تبيع البرنامج للدول لأغراض أمنية، ولا تقوم هي بمهمة التجسّس لصالح الدول، أو تخزين بيانات المعلومات المحصّل عليها.

وبعد أن أنذرت كبرى الصحف بعملية تجسّس عالمية وأربكت الجميع، استدرك المحقّقون الوضع، ليوضحوا أنه ليس كل هاتف ظهر على هذه القائمة قد تم اختراقه، وإنما يُحتمل أنه كان مستهدفا. وأقرّوا أيضا بأنه يستحيل الحسم في هذا الاتهام ما لم تخضع الهواتف المستهدفة لفحص تقني. وقامت المؤسسة الألمانية «سيكيورتي لاب»، التابعة لمنظمة العدل الدولية، بفحص تقني لـ 67 هاتفا نقالا، وخلُصت إلى تعرّض 23 هاتفا لاختراق ناجح، إضافة إلى 14 هاتفا ظهرت عليها علامات محاولة الاختراق. التحقّق من اختراق ومحاولة اختراق 37 هاتفا من أصل 50 ألفا، يعني أن المعلومات المتحقّق منها لا تتجاوز نسبة 0,07% ، ما ينزع عن هذا البحث صفة «الصحافة الاستقصائية» التي تقتضي عدم نشر المعلومات إلا بعد التأكّد من حقيقتها، ومن ترابطها واكتمالها، والحصول على الحد الأقصى من المعلومات المحصّلة.

اللافت أيضا تلك المفارقة الهائلة بين التشهير بعشر دول يُزعم أنه تم التجسّس لصالحها، والتستر على الدول التي سهّلت عملية التجسّس على الهواتف الـ 37. من أهم المعلومات التي توصل إليها التحقيق، من دون ترويجها بالشكل اللائق، أن هجوم «بيغاسوس» انطلق من «خوادم اسم النطاق» (DNS Servers)، التي توجد في مراكز بياناتٍ تستضيفها هذه الدول الـ 12 المُرتّبة حسب عدد الخوادم: ألمانيا (228 خادما)، بريطانيا (79)، سويسرا (36)، فرنسا (35)، أميركا (28)، فنلندا (9)، هولندا (5)، كندا (4)، أوكرانيا (4)، سنغافورة (3)، الهند (3)، النمسا (3). وتتوفر كل من اليابان وبلغاريا وليتوانيا والبحرين على خادم واحد. وتؤكد هذه اللائحة ما صرّحت به شركة «أن أس أو» لوكالة أنباء آسيا الدولية، من أن الديمقراطيات الغربية تمثل معظم زبنائها.

هذه إحدى أهم القصص المحرّمة التي كان على هذا المشروع الإعلامي - الحقوقي أن يتحرّى بشأنها، ويُخضع مراكز البيانات هاته لتحقيق صارم، ويكشف عن أنشطة تجسّس الدول الغربية و«ضحاياه» أيضا، ويواجه أرباب شركات التجسّس في الديمقراطيات الغربية التي يدين قادتها تجسّسا محتملا تحتضنه مراكز بيانات شركاتهم، وبسهله عملاؤهم. وفي السياق نفسه، لم يوضح المحققون للجمهور الدولي أن «أن أس أو» شركة أوروبية بقدر ما هي إسرائيلية، فمعظم أسهمها تمتلكها نوفالبينا كابيتال (Novalpina Capital)، الشركة الأوروبية التي تتخذ من لندن مقرّا لها.

إنها الخطوط الحمراء، ومصالح ملاك وسائل الإعلام، والمستثمرين وحَمَلة الأسهم، التي جعلت ائتلاف الإعلام الدولي يغضّ الطرف عن الدور الأوروبي في أنشطة التجسّس التي تعرف ازدهارًا تجاريا في القارة العجوز. اكتفى الائتلاف بتصوير «بيغاسوس» أنه السلاح الإلكتروني المفضل للديكتاتوريات، ولم يعترف بأنه، كباقي الأسلحة، يصنّعها الغرب الديمقراطي ويغتني بتجارتها ويؤدّي مواطنو دول الجنوب ثمنها.

الجبهة الإعلامية التي تهاجم بشراسة المغرب أو المكسيك اليوم، دفاعا عن حرية الصحافة وحق الخصوصية الفردية، لم تُقم القِيامة لألمانيا والدنمارك والنرويج وبلجيكا والنمسا، حين اعتمدوا قوانين مكنّت مسؤولي الهجرة في هذه الدول من استخراج البيانات من الهواتف الذكية لطالبي اللجوء، واستخدامها قانونيا مبرّرا في ترحيلهم. كذلك، المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي تحذّر اليوم من وقوع برامج التنصّت في «الأيدي الخطأ» مثل المغرب، لم تنزعج حين وضعت شركة فينفيشر الألمانية برنامج تجسّسها فينسباي (FinSpy) بين أيدي حكومات البحرين وتركيا والإمارات وحكومات سلطوية، وتسبّب ذلك في سجن مئات النشطاء الحقوقيين والمعارضين العرب والمسلمين وتعذيبهم. ولولا ضغوط منظمات حقوقية، لما فتح القضاء الألماني قبل عامين تحقيقا في ممارسات هذه الشركة التي لا تقلّ خطورة عن «أن أس أو» الأورو - إسرائيلية.

أما الجارة الفرنسية، فبعد تسعة أعوام من المماطلة، وجّهت محكمة باريسية في مطلع 2021 تهمة لشركة برامج التجسّس الفرنسية «Amesy»، بالتواطؤ في أعمال التعذيب لبيعها برامج التجسّس إلى نظام الرئيس الليبي الراحل، معمر القذافي، ما بين 2007 و2011. ويستغرب المحامي باتريك بودوان، الذي يدافع عن مدّعين مدنيين في هذا الملف، لتأخر القضاء الفرنسي في النظر بجدّية في هذه القضية، ويقول إن الدفاع يتوفر على أدلة لا تترك مجالا للشك في أن معدّات التجسّس الفرنسية قد سُلمت بدراية لنظام القذافي، واستعملت لسجن معارضين ليبيين وتعذيبهم.

> لم يربط تحقيق «أمنستي» وشركائها بين فضيحة شركة «أن أس أو» وفضائح شركات التجسّس الأوروبية الأخرى

> وضعت شركة فينفيشر الألمانية برنامج تجسّسها بين أيدي حكومات البحرين وتركيا والإمارات وتسبّب ذلك في سجن مئات النشطاء

لم يربط تحقيق «أمنستي» وشركائها بين فضيحة شركة «أن أس أو» وفضائح شركات التجسّس الأوروبية الأخرى، ربما لأن القصة التي تدور حولها قضية «بيغاسوس» هي الشرعية الديمقراطية للتجسّس، أي أن هذه البرامج الاستخباراتية نافعةٌ وضروريةٌ حين تصنّعها الدول العظمى، وتستخدمها في سرّية تامة ومن دون ضوابط دولية، وجد خطيرة عندما تباع لحكومات غير ديمقراطية قد تسيء استخدامها.

لقد تجلى هذا الموقف التمييزي بوضوح من خلال الحملة الفرنسية على المغرب، إذ أطلقت وسائل الإعلام العنان لسب المغرب وشتمه، حكومة وشعبا. ووصل الأمر إلى أن تطلب قناة 24 الفرنسية من المغرب أن يقدم أدلةً على عدم استخدامه برنامج التجسّس، بدل التوجه إلى الأطراف التي اتهمت أجهزة مخابرات المغربية بالتجسّس على عشرة آلاف فرد في المغرب والجزائر وفرنسا وبلجيكا، من دون أن تقدّم دليلا وازنا على ذلك. هكذا تنقلب الآية، ويلقي الإعلام الفرنسي عبء الإثبات على المتّهَم بدل جهة الاتهام.

في مقال نشره الموقع الإخباري ميديابارت، والذي يعتبر نفسه «سلطة إعلامية مضادة» في فرنسا، يلخّص الصحافي اليساري، برونو بانبان، الاستعلاء الكولونيالي العنصري الذي يطفو إلى السطح بين فينة وأخرى، ويتم تغليفه بحريّة التعبير: «أن يتجسس عليك المغرب، بصراحة إنه لعار مطلق»... يمكن أن تقبل، ولو على مضض، أن تتجسّس عليك روسيا أو الصين أو الولايات المتحدة، ولكن أن تراقبك بمَكْر دولة مغاربية صغيرة جدًا، فيا للصّدمة! وينبغي التذكير بأنه بلد مسلم، يحكمه زعيم سلالة العلويين، مثل عائلة الأسد التي تحكم سورية منذ 1970! إذا واصلنا على هذا النحو، قريبا ستتجسّس علينا غانا أو توغو (...). أن يستخدم بلد مسلم برامج التجسّس الإسرائيلية ضد جمهوريتنا الكاثوليكية العلمانية الجميلة، سادس أكبر اقتصاد في العالم، لا أقصد التهويل، لكن تبدو وكأنها نهاية العالم».

من مزايا «فضيحة بيغاسوس» أنها فضحت الإعلام الغربي وأسقطت ما تبقى من أوهام موضوعيته واستقلاله وسعيه وراء الحقيقة.

(كاتبة مغربية)

عن برلمان معطّل في ليبيا

أنور الجمعاوي

يعتبر البرلمان ركنا متينا من أركان إقامة الدولة المدنية الحديثة، فهو مؤسّسة تمثيلية، وازنة، ينتخبها مواطنون لتعبّر عن مشاغلهم، ولتعمل على تحقيق مطالبهم، ولتشرف على إدارة الشأن العام، ولتجسّد، ولو نسبيًا، ما يُعرف بمقولة حكم الشعب. ويقوم مجلس النواب بأدوار التأطير الدستوري والتشريعي للاجتماع المدني، وتأمين التسيير المؤسّسي للدولة، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومراقبة الأداء الحكومي، وضمان التوازن بين السلطات. وعليْه المعوّل في التصديق على الموازنة العامّة، ووضع القوانين، أو تنقيحها، أو إبطال العمل بها. وتفاعل معظم الليبيين خيرا بظهور مجلس النواب الليبي (2014) خلفا للمؤتمر الوطني العام. وظنّوا أنّه سيعمل على حلحلة الأزمات، وترسيخ الانتقال الديمقراطي بعد الثورة، وسيكون من روافد إقامة مجتمع القانون والمؤسسات، وتيسير قضاء شؤون المواطنين وإدارة دواليب الدولة بطريقةٍ سلسةٍ، نزيهة، شفّافة، ناجعة.

والمتابع لسيرورة البرلمان الليبي منذ ظهوره يتبيّن أنّه لم يكن في مستوى الآمال الشعبية المعقودة عليه، فأداء المجلس النيابي، بقيادة عقيلة صالح، هزيل، مرتبك. بل معطّل لمشروع الاستقرار، والمأسسة المدنية، والتنمية الشاملة، والدمقرطة الرشيدة في البلاد، بحسب مراقبين، فالبرلمان لم يعمل على تطبيق محامل اتفاق الصخيرات (2015)، ولم يمنح الثقة لحكومة الوفاق الوطني (2016) التي ترأسّها فايز السراج، وكانت محلّ اعتراف دولي. ولم يكن موحّدا، متماسكا، صارما في إدانة خروج اللواء المتقاعد خليفة حفتر على الدولة، وشنّه حربا شعواء على الغرب الليبي (2019)، أدّت إلى مقتل كثيرين، وتشريد آخرين وتهجيرهم. وما انفكّ البرلمان يبتزّ حكومة الوحدة الوطنية الوليدة، بقيادة عبد الحميد الدبيْبة، ويضع العراقيل أمامها، وآخر ما حصل في هذا الخصوص مماطلة نوّاب في اعتماد الميزانية العامّة التي عرضتْها الحكومة الجديدة. ويؤثر ذلك سلبا على سيرورة المرافق الحيوية في الدولة، ويعطّل تلبية حاجيات المواطنين الضرورية. ومن ثمّة، أصبح مجلس النواب جزءا من الأزمة الليبية، بدل أن يكون طرفا مساهما في حلّها. ويمكن تفسير الأداء السلبي للبرلمان بثلاثة موجّهات أساسية. أوّلها، عدم حيادية رئيس مجلس النواب، وثانيها، سطوة خليفة حفتر، وثالثها ارتهان طيْف معتبر من النواب لخدمة أجندات خارجية.

يعتبر المستشار عقيلة صالح (79 سنة)، رئيس مجلس النواب الليبي، من الوجوه القديمة في المشهد السياسي في ليبيا، فهو مخضرم، عايش حكم اللجان الثورية على عهد العقيد الراحل معمّر القذافي، وتقلّد وقتها مناصب مهمّة، اخرها رئاسة فرع إدارة التفتيش القضائي في درنة (1999)، واستغلّ بعد الثورة (17فبراير/ شباط 2011) خبرته القانونية الطويلة وانتماءه إلى قبيلة العواقير، إحدى أكبر القبائل في الشرق الليبي، لينخرط في معترك الحياة السياسية، مقدّما نفسه شخصية وطنية، وفاقية، معتدلة، حريصة على دعم الانتقال السياسي في ليبيا. ومكّنه ذلك البروفايل من الفوز برئاسة مجلس النواب (4 أغسطس/ آب 2014). لكنّ حصيلة سبع سنوات من العمل البرلماني على عهده تُخبر بأنّه لم يكن شخصية حيادية، وفاقية، جامعة. بل كان مصدر فرقةٍ وتوتّر داخل البرلمان وخارجه بحسب مراقبين، فالرجل رفض التسليم بمخرجات اتفاق الصخيرات (2015)، ورفض الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، ولم يقبل بمناقشة مبادراتها التشريعية، وحال، هو ونوّاب موالون له، دون منحها الثقة، ودون اعتماد جدولتها للميزانية العامّة. وفي المقابل، قبل عقيلة صالح بوجود حكومة موازية لحكومة الوفاق في إقليم برقة بقيادة عبد الله الثني وتعامل معها، وهو ما أثّر سلبا على سيادة ليبيا ووحدتها الترابية والقيادية. كما انحاز إلى معسكر «عملية الكرامة «بزعامة اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي رام نقض كلّ الاتفاقيات السياسية لحل الأزمة الليبية وإقامة نظام عسكري، بدلا عن نواة الدولة الديمقراطية في البلاد.

واللافت للنظر أنّ عقيلة صالح وظّف مجلس النواب ليضفي شرعية وهمية على أعمال حفتر الانقلابية، فقد أخرج الأخير، في مقام أوّل، من وضعية المتقاعد وجوبا، وأسند إليه خطّة القائد العام للقوات المسلحة (2015/03/02)، وهي خطّة غير موجودة في التراتبية النظامية للجيش الليبي. وأيّد في مقام ثان الحرْب العبثية، الشعواء التي شنّتها كتائب حفتر، بمعية مرتزقة أجانب، على الغرْب الليبي عموما، وعلى العاصمة طرابلس خصوصا، بغاية الوصول إلى الحكم بقوّة السلاح، والقضاء على مشروع الدولة المدنية، التعدّدية. وأدّى ذلك الحدث الجلل إلى أنشطار المجلس النيابي من الداخل، وإلى انقسامه قسمين: برلمان طبرق بقيادة عقيلة صالح، ودعم حرب حفتر العشوائية وطموحاته العسكرية، السلطوية. وبرلمان طرابلس بقيادة عبد الحميد سيالة، ورفض بشدّة فوضوية حفتر وخروجه العنيف على الدولة المدنية. ودفع السلوك اللامسؤول لعقيلة صالح وتعطيله المسار الانتقالي في ليبيا الإدارة الأميركية إلى فرْض عقوبات عليه، فأدرجه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (OFAC) ضمن قائمة «الأفراد الذين يهدّدون السلام والأمان والاستقرار ويعرقلون الأداء الحكومي والانتقال السياسي بليبيا، وفرض حظرا على أصوله المالية في أميركا» (13/05/2016). وبعد أن خسر حفتر حربه على المنطقة الغربية، تمكّنت البعثة الأممية ومجلس الأمن من إلزام الجميع بوقف إطلاق النار، وتمّ استئناف جولات التسوية السياسية للأزمة الليبية، واستعاد البرلمان وحدته بعد انفراط عقده، وجرى تكوين حكومة وحدة وطنية بقيادة عبد الحميد الدبيْبة. لكن المشهود حاليا أنّ فصيلا في المجلس النيابي محسوبا على عقيلة صالح وخليفة حفتر عرقل، خلال ستّ جلسات متتالية، التصديق على الميزانية العامّة، خدمة لمصالح شخصية وفئوية ضيّقة. والحال أنّ تعطيل الميزانية يعني تعطيل صرف المنح المالية الموجهة لتسيير البلديات، وعرقلة إحداث محطات كهرباء جديدة، وعدم صرف الأموال الموجّهة إلى المفوضية العليا لتنظيم الانتخابات، وفي ذلك تعطيل للمصلحة العامة ولسيرورة دواليب الدولة.

والمرجّح أنّ لحفتر سطوة على البرلمان الليبي منذ ظهوره، فوجود مقر مجلس النواب في المنطقة الشرقية (طبرق) جعل المجلس عمليا تحت هيمنة القوات الموالية له. وأثر ذلك سلبا على أداء معظم النواب، فهم يعملون في ظروفٍ غير آمنة، ويخشون غضب الكتائب التابعة للمشير الحاكم بأمره في الشرق الليبي. والملاحظ هنا أن حفتر، مذ قلّده المستشار عقيلة صالح، منصب القائد العام للقوات المسلّحة لم يمْثُل أمام المجلس النيابي، ولم تتم مساءلته ولا مراقبته، على الرغم مما عرفه الشرق الليبي من أحداث أمنية خطيرة، في مقدّمتها اختطاف النائبة سهام سرقيوة ومقتل الناشطة الحقوقية حنان البرعصي في بنغازي. ويذهب متابعون للشأن الليبي إلى أنّ الفصيل التابع لحفتر في البرلمان يعطّل تمرير ميزانية حكومة الدبيبة، بغرض الحصول على مناصب سيادية، في مقدّمتها المطالبة بتعيين حليف حفتر، عبد الرزاق الناظوري وزيرا للدفاع، وتعيين أتباع لحفتر في البعثات الدبلوماسية في مصر والأردن وروسيا. كما تفيد تقارير متواترة بأنّ معسكر حفتر في البرلمان يشترط لتمرير الموازنة العامّة تضمينها بندا يتعلّق بإسناد مخصصات مالية كبيرة لقوات حفتر في الشرق الليبي (بين 4 و6 مليارات دولار). ويرجّح مراقبون أن المراد من تلك الأموال إنقاذ الجنرال من ضائقته المالية، وتسديد ديونه لداعميه الإقليميين في الحرب على طرابلس. ويخشون من أن يتمّ توجيه تلك المبالغ لما يعرف بهيئة الاستثمار العسكري في الشرق الليبي، وأن يتمّ توظيفها لشنّ حربٍ جديدة، ولتمويل كتائب حفتر وتكديس السلاح، وانتداب مرتزقة جدُد. ومن ثمّة فتعطيل الحكومة والميزانية غير بريء. بل يُخبر أنّ المجلس النيابي أصبح فضاء للمقايضة، والمساومة، والمحاصصة الغنائمية، وهو في إلى حدّ ما رهينة في قبضة حفتر.

> أداء المجلس النيابي، بقيادة عقيلة صالح، هزيل، مرتبك، بل معطّل لمشروع الاستقرار، والمأسسة المدنية

> لم ينجح البرلمان الليبي في أن يكون قوة اقتراح وتشريع، وتأسيس وتعديل. بل ظلّ قوّة تعطيل

وفي خصوص خدمة طيف من النواب أجنداتٍ خارجية، تُسجل مطالباتُ بعضهم بتدخل عسكري مصري مباشر في الأراضي الليبية، ومباركة آخرين تنامي الحضور الأمني الروسي في المنطقة الشرقية، وحرص غيرهم على استدامة الوجود العسكري التركي في غرب البلاد. وبدا واضحا أن البرلمان لم يبلور خطة إستراتيجية، إجرائية لتكثيف الجهود المحلية والدولية بغاية دفع القوات الأجنبية والمرتزقة (جنجويد، تشاديون، روس، سوريون..) إلى مغادرة ليبيا، وتحميل البلدان التي ينتمون إليها المسؤولية في هذا الخصوص. وذلك راجعٌ إلى أن بعض النواب تربطهم علاقات نفعية بجهات إقليمية ودولية، ولا يجدون حرجا في تقديم المصلحة الخاصة على الصالح العام. ومعلومٌ أن استمرار حالة الاصطفاف للأجنبي داخل المجلس النيابي تحدّ من فاعلية البرلمان، وتؤثّر سلبا على سيادة ليبيا واستقرارها.

ختاما، بعد سبع سنوات من الأداء المتعثر، والصراع على المصالح وأسباب النفوذ، لم ينجح البرلمان الليبي في أن يكون قوة اقتراح وتشريع، وتأسيس وتعديل. بل ظلّ قوّة تعطيل، وأصبح في نظر ليبيين كثيرين «عنوانا للعرقلة وسببا من أسباب معاناة الشعب». لذلك من المهم التعجيل بتنظيم انتخابات تشريعية، نزيهةٍ، لاختيار نوّاب جدد، يتولون تحقيق مطالب الليبيين وتطلّعهم إلى بناء دولة مدنية، ديمقراطية، عادلة.

(كاتب تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads